القرار الاستثماري و متطلبات الوصول اليه

الدكتورة: سعيدة بورديمة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة 8 ماي 1945 – قالمة

الملخص:

إن نجاح أي استثمار مرهون بالإدارة التي تتولى التخطيط والتنظيم والرقابة، والتي لها القدرة على اتخاذ قرار استثماري رشيد، مبني على معطيات ودراسات تشمل الجدوى الاقتصادية والتجارية للمشروع الاستثماري. ونظرا لأهمية القرار الاستثماري وبعده الاستراتيجي، واعتماده على مجموعة من دراسات الجدوى المبدئية والتفصيلية، وتولي المؤسسات لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية اهتماما كبيرا، مما يجعل هذه العملية من أصعب المهام، خاصة القرارات المالية منها نظرا للتعقيدات المحيطة بها وكثرة التقلبات الاقتصادية.

Résumé:

Le succès de tout investissement dépend de l'administration de procéder à la planification, l'organisation et le contrôle, et qui ont la capacité de prendre des décisions rationnelles d'investissement, basée sur les données et études, y compris la faisabilité économique et commerciale du projet d'investissement. Compte tenu de l'importance de la décision d'investissement et la dimension stratégique et sa dépendance à l'égard d'un ensemble de

premières études de faisabilité et détaillées, les établissements de donner au processus de prise de décisions d'investissement d'un grand intérêt, qui simplifie les tâches de ce processus plus difficile, surtout les décisions financières, y compris tenu de la complexité entourant les grandes fluctuations économiques.

المقدمـــة:

تعتبر دراسات الجدوى الاقتصادية في تقييم المشاريع الاستثمارية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ قرارات الاستثمار، ومن ثم فإنها تحظى بأهمية قصوى في أعمال البنوك وشركات الاستثمار والمؤسسات الحكومية المسؤولة عن منح تراخيص إنشاء المشاريع والتي تهتم بمعرفة الآثار الايجابية التي يمكن أن تترتب على الاستثمار في مشروع معين، بالنسبة لمجتمع أو للاقتصاد الوطني جنبا إلى جنب مع الربحية الاقتصادية أو المالية للمشروع. وحتى تكون دراسات الجدوى الاقتصادية ذات دلالة وفعالية للمشروع في اتخاذ القرارات فإنها يجب أن تكون دراسات شاملة لكافة الجوانب المبدئية والتفصيلية، بحيث تشمل دراسات ذات طبيعة بيئية وقانونية، ودراسات تسويقية، بالإضافة إلى دراسات فنية. ثم تأتي دراسة الجدوى المالية للفرص الاستثمارية وتظهر أهميتها في أنها تحدد الرؤية المالية للمشروع بعد تقديم العناصر التسويقية والهندسية التي تحدد أوجه التكلفة وعناصر التشغيل للمنتج، ثم تأتي مرحلة التقييم المالي والاقتصادي لهذه المشاريع من أجل الوصول لاتخاذ القرار الاستثماري السليم، سواء كان هذا التقييم من وجهة نظر تجارية صرفة أو حتى على مستوى الربحية الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الحالات الخاصة

والمؤثرة على عملية التقييم ومن أبرزها التضخم، الأخطار، قرارات الإحلال، التقييم من وجهة نظر إسلامية وغيرها.

من هنا برزت إشكالية بحثنا كالآتي:

كيف تؤثر دراسات الجدوى على اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد؟

من هنا تأتي هذه الدراسة التي اتخذت من **القرار الاستثماري ومتطلبات الوصول إليه** موضوعا لها، ولتحليل جوانب الموضوع نقترح المحاور الآتية:

- ❖ **القرار الاستثماري**
- ❖ **دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية**

المحور الأول: القرار الاستثماري

يعتبر القرار الاستثماري من أهم وأصعب وأخطر القرارات التي تتخذها الإدارة بالمشروع، فهو ذو تأثير على بقاء واستمرارية المشروع، ويرتكز مفهومه أساسا على مبدأ الرشادة الاقتصادية والتي هي العماد الذي يقوم عليه علم الاقتصاد، حيث يجب أن يتحلى متخذ القرار الاستثماري بالقدرة على حسن التصرف في الموارد النادرة المتاحة، باستخدام الموارد الاقتصادية أحسن استخدام ممكن للوصول إلى توظيف استغلال هذه الموارد بما يعود بأكبر ربح ممكن على استثمارها، آخذا في عين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة الضائعة أو المضحي بها. ويمر بالعديد من المراحل التي تكون دورة حياته.

وتعد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ذات أهمية بالغة، كما تعتبر من المهام الصعبة، خاصة مع تعقيدات المحيط وكثرة التقلبات الاقتصادية، إذ

تحاول المؤسسات الوصول إلى اتخاذ قرار رشيد بإتباع هيكل ومراحل معينة، ومما سيساعد على ذلك دراسات الجدوى الاقتصادية.

1. القرار الاستثماري: مفهومه مراحله

لا يعد القرار استجابة تلقائية ورد فعل مباشر شعوري، بل هو اختيار واعي مستند إلى التدبير والحساب والتحليل في تفاصيل الهدف المطلوب تحقيقه الوسيلة التي ينبغي استخدامها. فقد عرفه Simon بأنه اختيار بديل معين من بين البدائل المتاحة لإيجاد الحل المناسب لمشكلة أو معضلة ناتجة عن عالم متغير وتمثل جوهر النشاط التنفيذي في الأعمال، في حين أن Bernard عرفه بأنه التصرف العقلاني الذي يأتي نتيجة التدابير والحساب والتفكير.[1]

أما القرار الاستثماري فيتمثل في كونه قرار تحويل الموارد المالية إلى سلع ومنتجات خلال زمن معين، يمر بعدة خطوات منها: تحديد البدائل الاستثمارية، وإجراء عملية المفاضلة.[1]

كما يمكن تعريف القرار الاستثماري الرشيد على أنه: ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين فأكثر، والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار، وتمر بعدة مراحل تنتهي باختيار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفقا لأهداف وطبيعة المشروع الاستثماري.[2]

ويعتبر القرار الاستثماري من أصعب القرارات التي تتخذ لسببين هما:

- اعتماده كليا على التنبؤات.
- مراعاته لأن يكون الاستثمار الجديد متماشيا مع أنشطة المؤسسة وأهدافها وسياساتها.

كما يعد القرار الاستثماري من القرارات الاستراتيجية، لذلك فهو يتخذ على مستوى الإدارات العليا في المؤسسات، ويتميز بأنه قرار لا يمكن تكراره أو إعادته، ويمتد تأثيره لفترة طويلة في المستقبل وبذلك فهو يواجه الكثير من المخاطر.

وتمر عملية اتخاذ القرار الاستثماري بعدة مراحل وهي: [3]

- تعريف المشكلة وأسبابها؛
- تحديد الأهداف المرغوب في تحقيقها؛
- البحث عن البدائل المتاحة؛
- تحديد معايير التقييم أو المفاضلة بين البدائل الممكنة؛
- تقييم البدائل على أساس المعايير المحددة ؛
- اختيار أفضل البدائل وتوقع الآثار السلبية؛
- الاستعداد لمواجهة الآثار السلبية للبديل المختار؛
- اتخاذ القرار بالبدء في التنفيذ.

كما يتميز القرار الاستثماري بالعديد من الخصائص من أبرزها:

- أنه قرار غير متكرر حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى كلها لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة، وهو قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل؛
- إن القرار الاستثماري عدد من المشكلات والظروف التي من الضروري التغلب عليها مثل ظروف عدم التأكد وتغير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي، وكلها تحتاج إلى أسس ومنهجية علمية للتعامل معها؛

- يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية ويرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطرة.

2. أنواع القرارات الاستثمارية: يمكن تصنيف القرارات الاستثمارية حسب العديد من التصنيفات، ومن أبرزها نذكر:

2. 1 تصنيف القرارات الاستثمارية حسب العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية وقيمتها من وجهة نظر المستثمر: تتوقف طبيعة القرار الاستثماري على العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية وقيمتها من وجهة نظر المستثمر، حيث يمكن لهذا الأخير أن يتخذ واحدا من القرارات الثلاث حسب ظروفه وظروف السوق، وهي: [4]

- ✓ قرار الشراء
- ✓ قرار عدم التداول
- ✓ قرار البيع

2.2 تصنيف القرارات الاستثمارية حسب ارتباطها بنشاط المؤسسة: يمكن تقسيم القرارات بناء على ارتباطها بالمؤسسة إلى ثلاث مستويات هي: [5]

- ✓ القرارات الاستراتيجية
- ✓ القرارات التكتيكية
- ✓ القرارات التشغيلية

2. 3 تصنيف القرارات الاستثمارية حسب الزمن: تنقسم القرارات من حيث العامل الزمني إلى:

- ✓ قرارات قصيرة الأجل
- ✓ قرارات طويلة الأجل

2. 4 تصنيف القرارات الاستثمارية حسب تكرار الموقف الإداري: تنقسم القرارات وفق الموقف الإداري إلى:

- ✓ قرارات متكررة
- ✓ قرارات غير متكررة

2. 5 تصنيف القرارات الاستثمارية حسب ظروف اتخاذ القرار: يتم تبويبها في ضوء احتمالات الأحداث إلى: (6)

- ✓ قرارات في ظل ظروف التأكد
- ✓ قرارات في ظل المخاطرة
- ✓ قرارات في ظل ظروف عدم التأكد

2. 6 تصنيف القرارات الاستثمارية حسب علاقتها بالاستثمار: تنقسم قرارات الاستثمار إلى: (7)

- ✓ قرارات تحديد أولويات الاستثمار
- ✓ قرارات قبول أو رفض الاستثمار
- ✓ قرارات الاستثمار المانعة تجاذليا أو تبادليا

3. مقومات ومبادئ القرار الاستثماري:

يقوم القرار الاستثماري الرشيد على ثلاث أسس تأخذ شكل مثلث اتخاذ القرار الاستثماري، حيث أن قاعدته الأساسية هي دراسات الجدوى ومعايير التقييم التي على أساسها يتم اختيار البديل الأفضل، وهذا وفقا لدراسات مستفيضة مبنية على أسس عملية تأخذ في عين الاعتبار جميع المتغيرات المؤثرة على هذا القرار. أما أحد أضلاعه وهو عادة الوتر فيمثل مدخلاته وهي مختلف المعلومات الداخلية والتغيرات وتقديراتها، أما الضلع الآخر فيمثل المخرجات وهي مختلف القرارات أو القرار الذي يخرج به متخذ القرار الاستثماري، ويتم اتخاذه بناء على جملة من المبادئ التي تحكم

عملية اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد، غير أنها تتعرض لبعض المشاكل والصعوبات والتي يجب مراعاتها حتى يتم تفاديها.

وحتى ينجح القرار الاستثماري فإنه يرتكز على ثلاث مقومات أساسية تتمثل في: (8)

- اعتماد الاستراتيجية الملائمة للاستثمار؛
- الاسترشاد بالأسس العلمية لاتخاذ القرار؛
- مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة.

ومن أهم العوامل الواجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ قرار الاستثمار:

- التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ويدخل فيها ثمن شراء الأصول الثابتة مثل: إقامة مبنى أو إنشاء مصنع؛
- التدفقات النقدية المتوقعة في نهاية المدة للأصل الاستثماري، كالتدفقات النقدية الداخلة من بيع الأصل كخردة، و على الرغم من صعوبة تقدير هذه القيمة إلا أن إهمالها يؤدي إلى اتخاذ قرار خاطئ؛
- الأخذ في الحسبان التدفقات النقدية الخارجة و المتمثلة في الضرائب.

إذن فالقرار الاستثماري الرشيد هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد، والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار، لذا يفترض في متخذ القرار الاستثماري الرشيد مراعاة أمرين:

أولا: أن يسلك في اتخاذه لهذا القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار، والذي يقوم عادة على خطوات محددة من أهمها ما يلـــي:

- تحديد الهدف الأساسي للاستثمار؛
- تجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار؛
- تحديد العوامل الملائمة، ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار؛
- تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة؛
- اختيار البديل المناسب للأهداف.

ثـــــانيا: أنه يجدر لمتخذ القرار الاستثماري أن يراعي بعض المبادئ أو المعايير في اتخاذ قراره، ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

- مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية
- مبدأ الخبرة والتأهيل
- مبدأ الملائمة
- مبدأ التنويع أو التوزيع المخاطر الاستثمارية

4. مشاكل عملية اتخاذ القرار الاستثماري:

من بين ما يعاني متخذ القرار من مشاكل على مستوى المؤسسة ما يلي: [9]

- صعوبة تحديد المشكلة تحديدا واضحا بسبب تعدد وتنوع الأعراض الظاهرة وتشابكها؛
- احتمال عدم الدقة والوضوح في تعريف الأهداف المستخدمة كأساس لوضع معايير تقييم القرار الرشيد؛
- وجود درجات مختلفة من عدم التأكد غير ممكن استيعابها أو حسابها لكون أن نتائج القرار تكون في المستقبل ويحاول متخذ القرار التنبؤ بهذه النتائج؛

- وجود نقص في المعلومات دائما، الشيء الذي يؤدي دوما إلى عدم الدقة في عمليتي التحليل والاختيار؛
- الأثر السلبي للعامل الزمني على مستوى الرشادة في اتخاذ القرار؛
- صعوبة الاتفاق على الأهداف، والبدائل في عملية اتخاذ القرارات الجماعية نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الأشخاص.

وكخلاصة يمكن تعريف القرار الاستثماري الرشيد على أنه: ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين فأكثر، والمبنى على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار. وتمر بعدة مراحل تنتهي باختيار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفقا لأهداف وطبيعة المشروع الاستثماري.

المحور الثاني: دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية

أصبحت دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع في الوقت الحاضر إحدى الأدوات الهامة للتخطيط الاستراتيجي، بل والمنهجية الفعالة للإدارة الإستراتيجية للمشاريع في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية التي تمكن من مد البصر إلى المستقبل بفكر استراتيجي، يؤدي إلى صنع القرارات الاستثمارية على مدى العمر الافتراضي للمشروع بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد والمخاطرة. الأمر الذي لاشك فيه أن عدم قيام المستثمر أو القائم بإجراء دراسات الجدوى لمشروعه أو قراره يكون كمن يبحث عن قطة سوداء في حجرة ظلماء، ويجعل مشروعه أو قراره قائما على العشوائية ويصبح غير مدرك أن الاستثمار مثل محاولة إصابة هدف يتحرك بطريقة لا يمكن توقعه. حيث يعرف القرار الاستثماري الرشيد على

أنه القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد، والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار.

1. الإطار العام لدراسة الجدوى:

يزخر الأدب العالمي بالعديد من المصطلحات للإشارة إلى دراسة المشاريع مثل: دراسة الجدوى الاقتصادية، جدوى الاستثمار، تقييم الاستثمار، تقييم المشاريع الاستثمارية وأخرى كثيرة. وقد جاءت هذه التسميات نتيجة اختلاف اختصاص الشخص أو الجهة القائمة على دراسة المشروع. وأيا كانت هذه التسميات فمصطلح دراسة الجدوى الاقتصادية يعد الأكثر شيوعا في الاستعمال.

وتعد دراسة الجدوى الاقتصادية أحد فروع الاقتصاد الإداري أو إدارة الأعمال، كما تعد من الدراسات الهامة في الآونة الأخيرة خاصة مع التحرر الاقتصادي والعولمة، والتحرك الاستثماري بحرية بين الدول، وزيادة التقدم التكنولوجي وعقد الاستثمارات وزيادة حدة المنافسة بين المشاريع الاستثمارية. وتأتي دراسة الجدوى للفرص الاستثمارية في أنها تحدد الرؤية الواضحة للمشاريع الاستثمارية من خلال تقديم كافة عناصره منها القانونية، التسويقية، الفنية وغيرها.

ويعتبر عالم دراسات الجدوى عالما معقدا ومتشابكا، لذا من أجل إجلاء بغض الغموض نبدأ كمدخل لدراسات جدوى المشاريع، من خلال المفهوم مع التعرض إلى متطلبات القيام بدراسة الجدوى و تفاصيل مراحلها، مع إبراز مشاكل وصعوبات دراسة الجدوى كغيرها من الدراسات و ما تواجهه من معوقات.

1.1 المقصود بمصطلح دراسة الجدوى للمشروع: تقسم كلمة دراسة الجدوى للمشروع إلى: [10]

- **دراسة:** تعني القيام بتجميع وتبويب البيانات بهدف تحليلها من خلال مجموعة من التحليلات للجوانب المختلفة المرتبطة والمتأثرة بالمشروع المراد إنشائه.
- **الجدوى:** تعني هل المكاسب المتوقعة من وراء تنفيذ المشروع أو الفكرة تبرر الدراسة المتعمقة وما يرتبط بها من جهد وتكلفة، وهل التنفيذ يحقق أهداف القائمين على التنفيذ والمرتبطين بالمشروع والمتأثرين بنشاطه.
- **للمشروع:** والذي قد يكون تعديل في تصميم أو منتج أو مشروع منتج جديد أو إنشاء خط إنتاجي جديد أو تحسين خدمة أو الإحلال والتجديد... .

1. 2 مفهوم دراسة الجدوى: توجد عدة تعاريف تناولت دراسة الجدوى من أبرزها نذكر:

- **التعريف الأول:** دراسة الجدوى عبارة عن تصور بالأرقام يوضح الفائدة المتوقع الحصول عليها من مشروع لم ينفذ بعد، ويقوم بهذه الدراسة خبراء متخصصون في الاقتصاد بفروعه الإدارية والمحاسبية والبنكية المختلفة. [11]
- **التعريف الثاني:** إنها دراسة يقوم بها صاحب فكرة مشروع جديد لدراسة إمكانية تطبيق المشروع ونجاحه. وتوضح دراسة الجدوى الاستثمارات المطلوبة والعائد المتوقع والمؤثرات الخارجية على المشروع مثل قوانين الدولة والمُنافسة والتطور التكنولوجي. [12]

- **التعريف الثالث:** هي أسلوب أو منهج أو طريقة منظمة لتقرير مدى صلاحية المشروع موضع الدراسة من عدمه، أي إمكانية تحقيق مشروع معين لأهدافه المرجوة. (13)
- **التعريف الرابع:** هي مجموعة من الدراسات التخصصية التي تجرى للتأكد من أن مخرجات المشروع الاستثماري أكبر من مدخلاته أو على الأقل مساوية لها، ويلاحظ أن لفظ الدراسات التخصصية يشير إلى أن دراسة الجدوى ليست في مجال تخصص واحد بل هي دراسة في المجال الاقتصادي والمحاسبي والإداري والفني والبيئي والقانوني. (14)
- **التعريف الخامس:** تعرف على أنها مجموعة الأساليب العلمية المستخدمة في تجميع البيانات الكافية عن المشروع الاستثماري وتحليلها للوصول إلى نتائج تتحدد على أساسها مدى صلاحية المشروع الاستثماري. (15)
- **التعريف السادس:** تعرف منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة دراسة الجدوى بأنها تلك الدراسة التي تحدد الطاقة الإنتاجية للمشروع في موقع مختار، باستخدام طريقة فنية محددة للإنتاج ملائمة للمواد الخام، وبتكاليف استثمارية وتشغيلية مقررة وبإيرادات متوقعة تحقق عائدا محددا على الاستثمار. وتعتمد جودة دراسة الجدوى لأي مشروع على مدى توفر المعلومات ودقتها وخبرة وكفاءة فريق الدراسة وتكاليف أو أتعاب الدراسة. (16)

من خلال التعاريف السابقة يمكن الوصول إلى تعريف شامل لدراسة الجدوى، إذ تتمثل دراسة الجدوى في مجموعة من الدراسات التي تسعى لتحديد مدى صلاحية مشروع استثماري ما أو مجموعة من المشاريع الاستثمارية من جوانب عدة: تسويقية، فنية، مالية، اقتصادية واجتماعية، وذلك تمهيداً لاختيار تلك المشاريع التي تحقق أعلى منفعة صافية ممكنة، إضافة إلى عدد آخر من الأهداف .

وهكذا فإن دراسة الجدوى تسعى لتحديد مدى صلاحية مشروع استثماري ما أو مجموعة من المشاريع الاستثمارية المقترحة، تمهيداً لاتخاذ قرار بشأن قبول أو رفض الاستثمار فيها، إضافة للتوصل إلى إجابات محددة عن نواح عدة تتعلق بالمشروع المتوقع إقامته أهمها:

- وجود سوق كافية لاستيعاب إنتاج المشروع المقترح طوال سنوات عمره الاقتصادي؛
- إمكانية تنفيذ المشروع من الناحية الفنية (توافر عناصر الإنتاج الأساسية اللازمة وتشغيل المشروع طوال عمره الاقتصادي)؛
- توافر الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروع طوال عمره الاقتصادي،
- ربحية المشروع من وجهة النظر الخاصة (من وجهة نظر صاحب المشروع) عند استخدام الأسعار السوقية في التقييم بغض النظر عن اعتبارات اجتماعية أخرى؛
- ربحية المشروع من وجهة النظر الاقتصادية عند استخدام الأسعار الاقتصادية التي تعكس التكلفة الحقيقية والمنفعة الحقيقية بدلاً من الأسعار السوقية التي لا تعكسها؛

- ربحية المشروع من وجهة النظر الاجتماعية أي إذا أخذت الوفورات أو النقائص الخارجية للمشروع التي تتعلق بباقي أفراد المجتمع.

تعد دراسة الجدوى الاقتصادية عملا يتطلب جهود متخصصين اقتصاديين لدراسة كافة الجوانب، وتتأثر بالعديد من العوامل من أهمها:

- طبيعة المشروع المراد إنشائه؛
- الظروف البيئية المحيطة؛
- المبالغ المخصصة لدراسة الجدوى.

كما تتعد المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى الاقتصادية، ومن أبرزها نذكر:

- دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية الجديدة و/ أو القائمة؛
- دراسات الجدوى لمشاريع الإحلال و التجديد؛
- دراسات الجدوى للتطوير التكنولوجي.

وتتأسس دراسة الجدوى الاقتصادية على مجموعة من فروع المعرفة من أبرزها نذكر:

- العلوم الإدارية (إدارة الأعمال، التسويق، الترويج والإعلان، التمويل ...)؛
- العلوم الاقتصادية (اقتصاد جزئي وكلي)؛
- العلوم الهندسية (الإنشائية، المعمارية، الإنتاجية، هندسة التصميم)؛
- العلوم المحاسبية (المحاسبة المالية، المحاسبة الإدارية، المحاسبة المتخصصة.

1. 3 أهمية دراسة الجدوى: تبرر العديد من العوامل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية، سواء كانت هذه العوامل شخصية أو مؤسسية أو وطنية. وتكمن أهمية دراسة الجدوى في النقاط الآتية: [17]

- اختلاف أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية عما كانت عليه سابقا، وتعد دراسات الجدوى من أهم الأدوات المستخدمة في تقييم المشاريع الاقتصادية، حيث أن نجاح التنمية الاقتصادية وإمكانيات تنفيذ أهدافها وتمويل استثماراتها يعتمد على عدة عوامل من أهمها سلامة دراسات المشاريع المكونة لها، والتي تقوم بها دراسات الجدوى لأنها تفضي إلى تقديم مشاريع سليمة؛
- تقوم بتحديد الأفضلية النسبية التي تتمتع بها الفرص الاستثمارية المتاحة من وجهة نظر التنمية الاقتصادية؛
- تساعد على اكتشاف التعارض بين دراسة الجدوى الخاصة ودراسة الجدوى الوطنية، فالقرار الاستثماري الناجح من وجهة نظر الفردية (الذي يتفق مع مفهوم الربحية التجارية) قد لا يكون كذلك من وجهة النظر الوطنية (الذي يتفق مع وجهة النظر الوطنية)، ففي بعض الأحيان يحدث تعارض واضح بين القرار الاستثماري الناجح من وجهة النظر الفردية وهو نفسه من وجهة النظر الوطنية، نظرا لتحديد الأهداف المختلفة والعديد من المحددات الأخرى؛
- تساعد أصحاب رأس المال على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في مشروع معين، بقدر من الأموال يتناسب مع قدرتهم المالية وفي ظل مستوى مقبول من المخاطر، كما تجعل دراسة الجدوى عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية عملية متكاملة الأبعاد، وتأخذ في الاعتبار جميع العوامل التي يمكن أن تؤثر على أداء

المشروع، مما يجعل حساب المخاطر المتوقعة عملية دقيقة وبأقل درجة ممكنة من عدم التأكد؛

- تبني شخص ما لفكرة أو مشروع معين قد يولد مشكلة تتمثل في تركيزه على الجوانب الايجابية دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب السلبية المحتملة، وهو ما يبرر القيام بدراسة عليمة متخصصة غير متحيزة توضح احتمالات نجاح المشروع، حيث أنها تساعد على تجنب الخسائر الكبيرة في حالة غيابها؛
- الإنفاق الاستثماري عكس الإنفاق الجاري، إذ يتطلب إنفاق مبالغ ضخمة تتحول إلى أصول يصعب تحويلها لسيوله نقدية في الأجل القصير، لذا يجب معرفة النتائج المتوقعة للقرار الاستثماري قبل البدء في التنفيذ. حيث أن البيئة الاقتصادية والاجتماعية تتسم بعدم التأكد نتيجة لسرعة المتغيرات سواء السوقية أو التكنولوجية أو السلوكية، لذا يجب التأكد من صلا حية المشروع وترتيبه بين البدائل المتاحة أو ماهية تكلفة الفرص البديلة لاختياره؛
- تعتبر دراسات الجدوى الاقتصادية من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار الاقتصادي على مستوى المشروع الخاص والعام، كما توضح العوائد المتوقعة مقارنة بالتكاليف المتوقعة من الاستثمار طوال عمر المشروع الافتراضي؛
- المساعدة في الوصول إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية، ولهذا فإن دراسات الجدوى لها أهمية قصوى في الدول النامية حيث الموارد محدودة مما يتطلب تحديد أولويات للمشاريع التي تُفيد الاقتصاد الوطني؛

- يتوقف قرار مؤسسات التمويل فيما يتعلق بمنح الائتمان على دراسات الجدوى المقدمة لها، وكذلك تعتمد مؤسسات التمويل الدولية على دراسات الجدوى الاقتصادية عند منح مساعداتها لإقامة مشاريع التنمية الإقليمية في الدول النامية؛
- تعرض دراسة الجدوى الاقتصادية منظومة كاملة عن بيانات المشروع وتحليلها بصورة تساعد المستثمر على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب، لكونها وسيلة عملية لتقييم المشاريع المقترحة محل الدراسة وفقا لمعايير مالية واقتصادية موضوعية بعيدة بقدر الإمكان عن التقييمات الشخصية والعشوائية؛
- توضح دراسة الجدوى الاقتصادية الطريقة المثلى للتشغيل في ضوء الاستثمارات والسوق من خلال التفكير في طرق وبدائل مختلفة، ومقارنة المشاريع وتبني الأمثل من حيث طاقة الإنتاج والوسائل التقنية ونوعية العمالة؛
- تضع دراسة الجدوى الاقتصادية خطة أو برنامجاً لتنفيذ المشروع وتحدد أسلوب إدارة المشروع وتحقيق التفاعل بين عناصر التشغيل والتمويل والتسويق، حيث تعد وسيلة عملية تساعد متخذي القرار على تصويب وتعديل خطط الإنتاج والتشغيل، بما يتلائم مع الظروف المتغيرة والطارئة التي يمكن أن تواجه المشاريع خلال فترات التنفيذ والتشغيل؛
- تساعد الدراسة في وضع الخطط والبرامج الخاصة بمراحل الإعداد والتنفيذ والمتابعة، كما تساعد أيضاً في إعداد برامج توفير المعدات والآلات والمباني والعمالة ولتدريب وتخطيط الإنتاج؛

- يعتبر توفير الموارد المالية من أهم المسائل لضمان قيام و نجاح المشروع، وتساعد الدراسة المستثمر في معرفة احتياجات المشروع من الموارد المالية وتوقيتها؛
- درجة الدقة في دراسة الجدوى تمكن من الاعتماد عليها في فرص نجاح المشروع؛
- تشمل الدراسة التعرف على مقدرة المشروع على تحمل نتائج أي متغيرات أو تقلبات في الافتراضات بفضل اختبارات الحساسية؛
- تساعد دراسة الجدوى على التعرف على المتغيرات الاقتصادية والسياسية والقانونية المتوقع حدوثها خلال عمر المشروع الافتراضي؛
- تسهل عملية تقييم أداء المشاريع الاستثمارية لاحقا من خلال مقارنة الأهداف المحققة مع الأهداف المخططة؛
- التقليل من مخاطر عدم التأكد للمشروع بفضل دراسة تأثير التضخم وتغيرات الأسعار؛
- التقليل من احتمالية فشل المشروع والتقليل من هدر رأس المال؛
- تدعيم عمليّة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1. 4 متطلبات دراسة الجدوى: تتوقف سلامة ودقة النتائج التي تقدمها دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية على نوعية البيانات والمعلومات ومدى مصداقيتها، لذا يعد توفر المعلومات والبيانات التفصيلية عن المشروع مطلبا أساسيا لضمان اختيار أفضل البدائل المتاحة. وحتى يتم إخضاع المشروع للدراسة والتقييم يجب توفر جملة من المتطلبات، من أبرزها:

- المعرفة التفصيلية لمتطلبات المشروع تنفيذا وتشغيلا، سواء كانت محلية أو خارجية؛
- تحديد طبيعة وحجم السلع والخدمات التي سيقوم المشروع بإنتاجها، بالإضافة إلى التأكد من وجود السلعة أو الخدمة المراد تطويرها وإنتاجها، وإمكانية تنميتها؛
- المعرفة التفصيلية والدقيقة لمراحل تنفيذ المشروع وعمره الإنتاجي؛
- قابلية مستلزمات المشروع أي الخامات ومستلزمات الإنتاج والأيدي العاملة والإمكانيات الملائمة للتنفيذ للقياس والتقييم؛
- التأكد من توافر البنية الأساسية اللازمة للتنفيذ؛
- التأكد من توافر مصادر التمويل الملائمة؛
- القدرة على قياس وتقييم مخرجات المشروع.

2. خصائص وأهداف دراسة الجدوى الاقتصادية:

تعرف دراسة الجدوى الاقتصادية بأنها أسلوب علمي لتقدير احتمالات نجاح فكرة استثمارية قبل التنفيذ الفعلي، في ضوء قدرة المشروع أو الفكرة الاستثمارية على تحقيق أهداف معينة للمستثمر. وبالتالي فإن دراسة الجدوى الاقتصادية تُعد أداة عملية تُجنب المشروع المخاطر وتحمل الخسائر، حيث يسبق الدراسة اتخاذ أي قرار استثماري كما تسبق الدراسة عمليات التشغيل. وعليه فدراسة الجدوى الاقتصادية هي الوسيلة التي يتم بناءا عليها اتخاذ قرار الاستثمار المناسب الذي يحقق الأهداف المنشودة. ويقوم بإعدادها العديد من الأجهزة، تتمثل في المستثمر نفسه، المؤسسات التنموية، المكاتب الاستشارية وبيوت الخبرة المحلية والأجنبية، مؤســـسات تشجيع الاستثمار، الجهات الحكومية المعنية بهذه المشاريع.

2. 1 خصائص دراسة الجدوى الاقتصادية: تتسم دراسة الجدوى بالعديد من الخصائص المميزة، من أهمها:

- النظرة المستقبلية، فدراسة الجدوى تعنى بدراسة مدى إمكانية تطبيق فكرة استثمارية يمتد عمرها إلى عدد من السنوات؛
- تتعلق محتويات دراسة الجدوى بتقديرات احتمالية إما مطابقة للواقع أو تختلف عنه، مما يؤكد وجوب أن تستند هذه الدراسة على تقديرات أقرب ما تكون لما سيحدث في المستقبل، مما يتطلب استعمال أساليب علمية من قبل خبراء و متخصصين في بناء هذه التقديرات؛
- تتكون دراسة الجدوى من العديد من المراحل المترابطة والمتتابعة والمتداخلة، فمخرجات كل مرحلة تعد مدخلات للمرحلة التي تليها، وفي نهاية كل مرحلة يتم اتخاذ قرار إما بالانتقال والبدء في المرحلة الموالية أو التوقف.لذا فأي خطأ في أي مرحلة ينعكس أثره على المرحلة اللاحقة، لذا فهي تتكون من عدة دراسات؛
- لا يمكن انجاز دراسة الجدوى من قبل خبير واحد فقط، وإنما من فريق من الخبراء لكل منهم تخصصه؛
- تعد دراسة الجدوى على أساس حدي، بمعنى أنها تتم على مشاريع ليست قائمة للتحديد مدى جدوى القيام بها، و من ثم اتخاذ القرار المناسب. غير أن المشاريع القائمة والتي تم تنفيذها، فيتم تقييم أدائها؛
- تتميز دراسة الجدوى بكونها شاملة، فهي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأهداف الخاصة والعامة.

2.2 أهداف دراسات الجدوى الاقتصادية: تكمن أهداف دراسة الجدوى في أنها الوسيلة التي من خلالها يمكن الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو أفضل مشروع يمكن القيام به؟
- لماذا يتم القيام بهذا المشروع دون غيره؟
- أين يتم إقامة المشروع؟
- ما هو أفضل وقت لإقامة المشروع وطرح منتجاته؟
- من هي الفئة المستهدفة في المشروع؟
- كيف سيتم إقامة المشروع؟
- ما مدى حاجة المشروع من عمال وآلات...؟
- كم سيكلف المشروع؟
- هل سيحقق أرباح أم لا؟
- ما هي مصادر تمويل المشروع؟
- كيف أختار مشروع من مجموعة مشاريع بديلة؟
- كيف أثبت أن المشروع مجدي اقتصادياً؟
- هل المشروع مربح من الناحية الاجتماعية؟
- ماهي درجة كفاءة مؤسسي المشروع ؟ ودرجة الثقة فيهم ؟

غير أن دراسة الجدوى تعد عملا شاقا يكتنفه العديد من الصعوبات والمشاكل التي يواجهها القائمون بها، وتتمثل أبرز هذه الصعوبات في:[2]

- غياب أو نقص أو قصور في المعلومات والبيانات التي تحتاجها دراسة الجدوى؛
- صعوبة تقدير المتغيرات الداخلة في دراسة الجدوى كالطلب والتكاليف خاصة مع كبر حجم المشاريع وطول أعمارها المتوقعة، أو أن تكون بعض المتغيرات غير قابلة للقياس الكمي، خاصة في المشاريع العامة كالتعليم والصحة والمرافق العمومية...؛

- ارتفاع تكاليف دراسة الجدوى خاصة في المشاريع الصغيرة الحجم والمحدودة الميزانية، علما وأنه من الناحية المحاسبية يدخل تكاليف دراسة الجدوى ضمن تكاليف التأسيس والتي يتم إطفائها خلال مدة زمنية معينة؛
- صعوبات فنية تتمثل في تحديد وقت البدء والانتهاء للمشاريع والتصاميم الهندسية؛
- مخاطر عدم التأكد في تقدير المتغيرات الداخلة في دراسة الجدوى خلال فترة المشروع، خاصة ما يتعلق بالمتغيرات المفاجئة في الأسعار والطلب ذات الطبيعة الاستثنائية؛
- مشكلة اختيار المعيار أو المعايير الملائمة للتقييم، إذ ليس هناك معايير محددة يمكن تطبيقها في كل زمان و مكان. كما أن المعايير المعتمدة في تقييم المشاريع في الدول المتقدمة لا يمكن تطبيقها في تقييم المشاريع في الدول النامية.

3. أنواع دراسات الجدوى الاقتصادية: يوجد اختلاف واضح من الناحية النظرية والتطبيقية بين طبيعة ونتائج دراسات الجدوى ويمكن إرجاع هذا الاختلاف إلى الاعتبارات التالية:

- اختلاف طبيعة الأهداف والمعايير التي يرجع إليها في تقييم نتائج الفرص الاستثمارية المتاحة والاختيار بينها؛
- وجود اختلاف في أساليب التحليل المستخدمة في دراسة الجدوى المشاريع من وجهة النظر الوطنية وتلك الأساليب من وجهة النظر التجارية أي بمعنى آخر وجود اختلاف في مكونات عناصر التقييم ومن أهم تلك الاختلافات مثلاً: تتم معالجة الضرائب على أنها بند

من بنود المنافع الكلية وفقاً لمفهوم الربحية الوطنية في حين أنها تخصم من المنفعة الكلية للفرص المتاحة من وجهة نظر الربحية التجارية، وعلى العكس من ذلك تمثل الإعانة المقدمة من قبل الدولة لبعض المشاريع بنداً من بنود المنفعة الكلية من وجهة الربحية التجارية في حين تصبح بنداً من بنود التكاليف من وجهة النظر الوطنية.

يمكن النظر إلى دراسات الجدوى عند تصنيفها من عدة نواحي، تعكس كل واحدة منها جانب هذه الدراسة ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

3. 1 من حيث القائم بالتحليل: قد يقوم رجل أعمال أو مجموعة من رجال الأعمال أو الشركاء بدراسات جدوى لبعض الأفكار الاستثمارية التي يرغبون في تنفيذها، وفي المقابل تقوم الحكومة عن طريق وزارة التخطيط أو الاستثمار أو الهيئات الدولية أو موردي ومنتجي الآلات في الغالب بدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع ما تهتم الحكومة بتنفيذه، وبالتالي يظهر الاختلاف فالأولى دراسة جدوى تجارية خاصة والثانية دراسة جدوى اجتماعية وطنية.

3. 2 من حيث مستوى التحليل: يمكن تقسيم دراسات الجدوى الاقتصادية إلى دراسات الجدوى المبدئية ودراسات الجدوى التفصيلية، إلا أننا نجد في بعض الأحيان الاكتفاء بدراسة الجدوى المبدئية خاصة في المشاريع الصغيرة نتيجة لارتفاع التكاليف. وقد يتضح عند إجراء الدراسات المبدئية وجود عوائق جوهرية تمنع وجود المشروع سواء كانت قانونية أو بيئية أو تسويقية...الخ، وبالتالي لا يكون صاحب المشروع قد أنفق أموالا كبيرة في دراسة الجدوى التفصيلية من دون طائل وذلك ترشيدا للموارد. ويؤدي اكتشاف هذه العوائق إلى التوقف عن السير في المراحل التالية، كما قد يتم

الأخذ بدراسة الجدوى المبدئية كشكل من أشكال المفاضلة في حالة تعدد المشاريع الاستثمارية. كما أن الدراسات المبدئية تبين للقائمين على دراسة الجدوى في حالة الاستمرار والانتقال إلى الدراسات التفصيلية ماهية الأجزاء التي تحتاج إلى تعمق أكثر من غيرها في دراستها، وأيضا الأجواء التي تحتاج إلى بعض الدراسات الداعمة لها قبل إجراء تجارب معملية معينة وإجراء استقصاء عن شكل المنتج.

3.3 من حيث الهدف: يمكن تصنيف دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية حسب الهدف منها إلى:

أ. قياس المنافع الخاصة التي يحققها المشروع وتعود على ملاكه فقط: يتم القيام بتقييم الملكية الخاصة ويطلق عليها دراسات الجدوى التجارية أو الصناعية حسب بعض الكتاب والمفكرين، ويهتم غالبا رجال الأعمال بدراستها كما أن الحكومات تقوم بها في بعض الأحيان من أجل تشجيع المستثمرين على الاستمرار في الاستثمار في البلد.

ب. قياس الآثار المباشرة و غير المباشرة التي تعود على الاقتصاد الوطني: يتم القيام بدراسة الربحية الاجتماعية ويطلق عليها دراسات الجدوى الوطنية أو الاجتماعية، ويهتم بهذه الدراسات صانعي القرارات على المستوى الوطني. ولاشك أنه ربما توجد بعض الفرص الاستثمارية المقبولة تجاريا واقتصاديا على المستوى الفردي (رجل أعمال أو مجموعة من الشركاء) تعد غير مقبولة على المستوى الوطني، ومن هذا يتضح ضرورة دراسة جدوى المشروع على المستوى الوطني بجانب دراسة جدوى المشروع على مستوى ملاكه.

3. 4 من حيث التقسيم الوظيفي: تتضمن دراسات الجدوى في مفهومها الواسع ودراسات الجدوى التفصيلية، هذه الدراسات تحتاج إلى توافر كفاءات ومؤهلات فنية تختلف من جزء إلى آخر داخل دراسات الجدوى، فهناك حاجة إلى رجال التسويق لدراسات حجم المبيعات المتوقعة ورسم إستراتيجية التسويق الملائم، كما أن هناك حاجة للخبراء في التحليل المالي ورجال القانون وغيرهم، وبالتالي يمكن تقسيم دراسات الجدوى من حيث التخصص الوظيفي إلى الآتـــي:

أ. دراسات الجدوى البيئية: تعد دراسات الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية إحدى ركائز حماية البيئة وصيانتها، وهي مفهوم مستحدث بدأ الاهتمام به مؤخراً لقياس الجدوى الحقيقية للمشاريع الإنمائية التي كانت تعتمد فقط حتى وقت قريب على دراسات الجدوى الاقتصادية، والتي تستهدف بالأساس تحقيق أكبر منفعة مادية للمشاريع المقترحة في خطط التنمية دون مراعاة لظروف البيئة وإمكاناتها والتأثيرات السلبية المحتملة لهذا التوجه الاقتصادي على البيئة سواء على المدى المنظور أو غير المنظور، وسواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وكانت وجهة نظر الاقتصاديين أن مشاريع حماية البيئة وصيانتها مكلفة للغاية وغير ضرورية في ذات الوقت، ومن ثم فقد تجاهلوا الاعتبارات البيئية وركزوا اهتمامهم على الاعتبارات الاقتصادية. ولكن مع تزايد الضغوط على الموارد البيئية وتدهور العديد من هذه الموارد واستنزافها، أدرك الكثير منهم قصر نظرهم وأيقنوا أن إغفال البعد البيئي يؤثر سلباً على اقتصاديات المشاريع على المدى البعيد، وهو ما دعا إلى مطالبتهم بمراعاة الأبعاد البيئية للمشاريع عند وضع خطط التنمية من أجل حماية البيئة من جهة، وضمان نجاح تلك المشاريع واستمرارها.

ويقصد بالجدوى البيئية درجة الحماية والصيانة التي تتحقق للبيئة من خلال مراعاة القدرة أو الطاقة القصوى لإمكانات وموارد البيئة على تحمل مختلف العناصر البشرية التي تسعى لاستغلال هذه الموارد دون حدوث تدهور أو استنزاف بيئي، سواء على المدى القصير أو البعيد، وسواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وتتحقق الجدوى البيئية من خلال ضبط الاستخدامات البشرية وتصويب مسارها بيئياً من خلال مراعاة عدم زيادة العبء البيئي على الموارد الطبيعية أو استنزافها وتدهورها عن الحد المسموح، مع إيلاء مشاريع حماية البيئة وصيانتها في خطط التنمية أهمية خاصة، لا تقل عن المشاريع التنموية المقترحة. ويأخذ عامل البيئة من تقييم المشاريع جانبين أساسيين، يتعلق الجانب الأول بالعناصر البيئية المؤثرة في تقييم المشروع من حيث اختيار الموقع، وتكنولوجيا الإنتاج والتي تؤثر على تكاليف المشروع والتي قد تنتج آثارا بيئية بدورها، والتي تنصرف إلى بيئة طبيعية، وبيئة اجتماعية وبيئة اقتصادية. أما الجانب الثاني فيتعلق بالآثار المتوقعة التي تنجم عن تنفيذ المشروع المقترح على المنطقة المحيطة بما في ذلك سكانها ونباتاتها وحيواناتها، وتتمثل هذه الآثار في مجملها في مخلفات المشروع والمخاطر الصحية.

فلكل مشروع آثار بيئية ايجابية أو سلبية، لذا فإن تقييم الآثار البيئية للمشروع يساعد في تقديم التوصيات بخطوات منع أو تقليل الأضرار البيئية الناتجة عن أي مشروع وزيادة المنافع البيئية الإيجابية. ويتضمن التقييم البيئي تقييم آثار المشروع على الصحة العامة والمحافظة على البيئة ورفاهية السكان في منطقة المشروع. [18]

ب. دراسات الجدوى القانونية: تهتم دراسة الجدوى القانونية ببحث قوانين وتشريعات الاستثمار الأساسية والمكملة، وكذا طبيعة التشريع المالي والضريبي بالإضافة إلى تشريعات العمل والأجور والتأمينات الاجتماعية والمنح وغيرها من القوانين التي قد تؤثر إما بالإيجاب أو بالسلب على المشروع الاستثماري، فكلما كان المشروع متماشيا مع هذه القوانين والتشريعات كلما كان ذلك إيجابيا والعكس في حالة مخالفته لها. (19)

ومن هنا يجب التعرف على مجالات الاستثمار في قوانين وتشريعات الاستثمار التي تنطوي على تلك المزايا، وما إذا كان المشروع الاستثماري الذي يتم بحث جدواه القانونية يدخل في تلك المجالات أم لا. بالإضافة إلى أن قوانين وتشريعات الاستثمار قد تضيف تكاليف وأعباء والتزامات قد تؤثر على التدفقات النقدية الخارجة للمشروع.

وكما تسعى دراسة الجدوى القانونية إلى البحث عن الشكل القانوني المناسب للمشروع الاستثماري والعوامل المؤثرة في تحديده، كما أنها تنطوي أيضا على دراسة العديد من التشريعات التي قد تبدو أنها ليست على علاقة مباشرة بالمشروع، مثل التشريعات المنظمة لتحديد الجهات الإدارية الحكومية المشرفة على المشروع وما تتطلبه من رسوم ومصاريف ومستندات، وكذلك التشريعات الخاصة بالوزارات المختلفة مثل وزارة البيئة والصناعة والتجارة والاقتصاد والفلاحة والمالية التي لها علاقة بالمشروع.

ت. دراسات الجدوى التسويقية والسوقية: تمثل دراسة الجدوى التسويقية الأساس أو المحور الارتكازي لدراسة الجدوى الفنية والهندسية للمشروع وما يليها من دراسات مالية واقتصادية واجتماعية، تعد دراسة الجدوى التسويقية جزءا من دراسة الجدوى التفصيلية تتم للمفاضلة بين الفرص الاستثمارية

المطروحة لاختيار أفضلها ولتحديد مدى تجاوب السوق لفكرة المشروع الجديد، وتقدير حجم المبيعات الذي يمكن تحقيقه حاليا ومستقبلا.

يقصد بدراسة الجدوى التسويقية للمشروع مجموعة الاختبارات والتقديرات والأساليب والأسس التي تحدد ما إذا كان هناك طلب على منتجات المشروع خلال عمره الافتراضي أم لا، وتتمحور حول تقدير الإيرادات المتوقعة في ضوء الظروف المختلفة للسوق من حيث درجة المنافسة وما إذا كانت أسواقا محلية أو أسواقا خارجية يتم التصدير إليها.

على ضوء هذا التعريف يمكننا تحديد عدد من الأهداف التي يرجى تحقيقها من خلال هذه الدراسات:

- تحديد الحجم الكلي للسوق المرتقب والشريحة التسويقية مع تقدير حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع و معدلات نموه؛
- تحديد التقسيم الجغرافي والتقسيم القطاعي للسوق حسب نوعية المستهلكين ودخولهم وأعمارهم، إضافة إلى تخطيط الإستراتيجية السعرية بتحديد نمط الأسعار واتجاهاتها في الماضي والحاضر والمستقبل؛
- تحديد مدى إمكانية تسويق المنتج المزمع إنتاجه وتقديمه للسوق مع الوصف الدقيق للمنتج والسوق الخاص به، وتحديد مدى تجاوب السوق لفكرة المنتج أو الخدمة الجديدة التي يسعى المشروع لتقديمها، مع تقدير العرض الحالي والمستقبلي ومن ثم تقدير الفجوة التسويقية بتحديد حصة المشروع في السوق وبالتالي تحديد الطاقة الإنتاجية؛

- تحديد الأسلوب الملائم لتقدير حجم الإنتاج الملائم طوال العمر الافتراضي للمشروع أخذا ردود فعل المستهلكين والمنافسة في الاعتبار، مع تحديد الرقم المتوقع للمبيعات.

ويمكن تقسيم هذه الدراسة إلى عدة أنواع لعل من أهمها: [20]

- ❖ الدراسات المكتبية: يعتمد الباحث في هذا النوع من البحوث على المعلومات والبيانات الثانوية التي يتحصل عليها من داخل المؤسسة ومن خارجها، مثل الملفات والدفاتر الخاصة بالزبائن والموردين وتلك الخاصة بالمنافسين وتقارير البائعين والدراسات والأبحاث السابقة. والمعلومات الإحصائية المنشورة من طرف الهيئات والمؤسسات الرسمية والجماعات المهنية والمنشآت المتخصصة في أبحاث السوق أو مجالات معينة. ويتميز هذا النوع من البحوث ببساطة وسطحية المعلومات والبيانات المستقاة منها، فهي بحوث ترسم الخطوط العريضة للموضوع أو الظاهرة محل الدراسة وتمهد الطريق لنوع آخر من البحوث أكثر تعمقا وهي البحوث الميدانية.
- ❖ البحوث الميدانية: يعتمد الباحث في هذا النوع من البحوث على المعلومات والبيانات التي يتحصل عليها من خلال إجراء مختلف الدراسات والتحقيقات في الميدان أو الواقع، فالمعلومات المتحصل عليها من خلال هذه الأبحاث هي معلومات تحصل عليها أو جمعها الباحث نفسه لغرض البحث أو الدراسة التي يقوم بها.

ث. دراسات الجدوى الفنية والهندسية: تتحدد معالم دراسة الجدوى الفنية للمشروع في ضوء الدراسة التسويقية، وهي تعد من الأركان الأساسية في دراسة الجدوى التفصيلية. ويقصد بها تحديد الاحتياجات الفنية للمشروع أثناء فترة الإنشاء، إذ تنحصر مهمتها في دراسة كافة الجوانب الفنية المتعلقة

بالمشروع المقترح، والتي يمكن الاعتماد عليها في التوصل إلى قرار استثماري إما بالتخلي عن المشروع أو التحول إلى مرحلة التنفيذ. ويقوم بدراسة الجدوى الفنية فريق متخصص في النواحي الفنية.

ويقصد بها جميع الدراسات المرتبطة بالتكنولوجيا التي يستخدمها المشروع في إنتاج منتجاته من سلع وخدمات أي تحديد كل الاحتياجات اللازمة الضرورية اللازمة لإنشاء وتشغيل المشاريع، للوصول إلى فرز واختيار أساليب الإنتاج التي تؤدي إلى التقليل من المخاطر التي تتعرض لها المشاريع، لأن الوقت الذي تستغرقه هذه الدراسة في أغلب الأحوال أطول الأوقات بالنسبة لدراسات الجدوى التفصيلية الأخرى، وأن أهميتها تختلف من قطاع استثماري إلى آخر بل لنفس القطاع من فرصة استثمارية إلـــى أخرى. [21]

وتتضمن هذه الدراسة عددا من الخطوات تتمثل في:

- تحديد حجم المشروع ؛
- اختيار موقع المشروع؛
- تحديد تكاليف تأسيس وإنشاء المشروع؛
- تحديد الجدول الزمني لتنفيذ المشروع ؛
- تحديد عمر المشروع؛
- اختيار البدائل الفنية المختلفة التي يحتاجها المشروع، وفحص الآثار المتوقعة لتلك البدائل؛
- الحكم على مدى توفر المستلزمات الفنية لنجاح المشروع.

إن عدم دقة وكفاءة الدراسة الفنية يترتب عليه مشاكل ومخاطر مالية أو إنتاجية أو تسويقية، والتي قد تؤدي إلى فشل المشروع.

ج. دراسات الجدوى التمويلية والمالية: تعتمد دراسة الجدوى المالية في تحليلها على نتائج دراسات الجدوى الأخرى خاصة منها الجدوى التسويقية والفنية للمشروع، بما تعكسه من آثار على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال العمر الافتراضي للمشروع. وتهدف الدراسة التمويلية إلى التأكد من مدى توفر الموارد المالية اللازمة لإقامة وتشغيل المشروع في الأوقات المناسبة وبتكلفة معقولة، وتحديد مدى مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته، ومن ثم فإنها ترتكز على تحليل الهيكل التمويلي للمشروع من خلال تحديد مصادر واستخدامات الموارد المالية المختلفة المتاحة لتمويل المشروع. وينقسم التمويل إلى تمويل ذاتي (الأموال الخاصة) وتمويل خارجي (قروض).

تكتسب دراسة الجدوى المالية أهمية خاصة ليس لمجرد كونهـــا وسيلة لتقييم سلامة أداء المشاريع الاستثمارية والحكم على فعالية التخطيط المالي لهذه المشاريع، ولكن بوصفها أداة فعالة للحكم على كفاءة وفعالية مختلف السياسات المطبقة داخل المشروع سواء كانت تسويقية أو فنية أو غير ذلك. [22]

وتبدأ هذه الدراسة باقتراح الهيكل المالي المناسب للمشروع بناء على مصادر الأموال المتاحة، واختيار هيكل التمويل الأمثل لذلك يطلق عليها البعض دراسة الجدوى التمويلية للمشروع، يلي ذلك تقدير تكلفة أموال هذا الهيكل بتحديد معدل تكلفة الأموال، ويقصد به السعر الذي يتم دفعه للحصول على الأموال اللازمة لتمويل المشروع، وبالطبع يختلف هذا السعر من مصدر

تمويل لآخر، ولذلك فإنه يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في هيكل التمويل وتتأثر به.

مع الإشارة إلى أنه في حالة كان المشروع غير قابل للتمويل بناء على هذه الدراسة فلا بد من التفكير في بديل تمويلي آخر، وإلا اتخاذ القرار بالإلغاء والتوقف عن الدراسة مهما كانت الجدوى الاقتصادية للمشروع. وهو ما سيتم التعرض له بالتفصيل في الفصول الموالية.

وتنتهي هذه الدراسة بإعداد القوائم المالية، من خلال إجراء عملية جدولة للنتائج التي تم الحصول عليها من دراسات الجدوى الأخرى، للوصول إلى جدول التدفقات النقدية (الموازنة أو الميزانية الرأسمالية) الذي يعطي في نهايته صافي التدفقات النقدية للمشروع عبر العمر الافتراضي له. وهذا الجدول يمكن التوصل من خلاله إن كان المشروع له جدوى مالية واقتصادية من عدمها، وهو ما يتضح من خلال صافي التدفقات النقدية للمشروع بالموجب أو بالسالب عبر العمر الافتراضي للمشروع.

ح. دراسة الجدوى الإدارية والتنظيمية: يفترض تقييم المشاريع الاستثمارية أن تتعدى دراسات الجدوى السابقة إلى جوانب أساسية أخرى تساهم وبنسب متفاوتة على بقاء المشروع واستمراره، فبعد الانتهاء من دراسات الجدوى السابقة ينبغي القيام بالدراسة الإدارية للمشروع بهدف تلبية احتياجات الإدارة في تنظيم مختلف الأنشطة داخل المشروع ومساعدتها في الرقابة على تنفيذ الخطط دون أي مشاكل أو اختناقات إنتاجية أو إدارية.

وتتضمن عملية إدارة المشروع الاستثماري النواحي الآتيـــة:

- أسلوب إدارة المشروع؛
- الهيكل التنظيمي للمشروع؛
- المستويات والصلاحيات الوظيفية لكل موقع؛
- العلاقات بين إدارة المشروع و باقي أجهزة الدولة؛
- كيفية ارتباط السلطة بالمسؤولية؛
- برامج التدريب للموارد البشرية العاملة بإدارة المؤسسة؛
- التعريف بالقائمين على إدارة المشروع مع عرض خبراتهم وسيرتهم الذاتية تنظيم التقرير.

بعدها يتم اعداد التقرير النهائي الذي يهدف لإعطاء القارئ فكرة مختصرة وكاملة عن المشروع ويشمل العناصر الآتيــة:

- المقدمة: يذكر فيها فكرة المشروع وأهميته؛
- مبررات اختيار المشروع؛
- منطقة المشروع: وصف كامل للمنطقة التي سيقام فيها المشروع؛
- مصادر المدخلات التي يحتاجها المشروع ؛
- مصادر تمويل المشروع، وشروط الاقتراض.

الخاتمة:

تعد دراسات الجدوى الاقتصادية أحد أهم فروع الاقتصاد الإداري أو إدارة الأعمال خاصة مع التحولات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، وتأتي دراسة الجدوى الاقتصادية للفرص الاستثمارية في أنها تحدد الرؤية الواضحة للمشاريع الاستثمارية من خلال تقديم كافة عناصرها المختلفة. وتبرز أهميتها في كونها تمثل حصيلة مجموعة من الدراسات المتتابعة والمتداخلة التي تسعى لتحديد مدى صلاحية المشاريع الاستثمارية من عدة جوانب: بيئية، قانونية، تسويقية، فنية، مالية واجتماعية وغيرها، تمهيدا لاختيار أفضل بديل استثماري والذي يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف المتعددة والمتنوعة ومن أبرزها تحقيق أكبر منفعة صافية ممكنة. لذا وأثناء الاختيار والمفاضلة بين هذه البدائل لا بد من توفر المعلومات اللازمة التي تسمح بتوضيح الجوانب الايجابية والسلبية لكل بديل أو مشروع استثماري مقترح، وهو ما يمثل جوهر ولب عملية التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية. فالتقييم المالي يمثل الوسيلة الناجعة التي يتم بناء عليها اتخاذ القرار الاستثماري المناسب والذي يحقق الأهداف المنشودة.

الهوامش والاحالات:

[1] دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري، الأردن، 2009، ص 32.

[2] طلال كداوي، **تقييم القرارات الاستثمارية**، دار اليازوري، الأردن، 2008، ص ص 21-22.

[3] محمد فريد الصحن وسعيد محمد المصري، **إدارة الأعمال**، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص30.

[4] محمد مطر، **إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 38.

[5] جمال الدين لعويسات، **الإدارة وعملية اتخاذ القرار**، دار هومة، الجزائر، 2003، ص36.

[6] دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري، الأردن، 2009، ص 33.

[7] عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص ص 43- 44.

[8] طلال كداوي، **تقييم القرارات الاستثمارية**، دار اليازوري، الأردن، 2008، ص 17.

[9] نفس المرجع، ص 35.

[10] عبد الكريم يعقوب، دراسات جدوى المشروع، دار أسامة للنشر، عمان، 2008، ص 10.

[11] عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دراسة الجدوى و تقييم المشروعات، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2004.

[12] سمير محمد عبد العزيز، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات، دار الإشعاع، الإسكندرية، 1997، ص 13.

[13] طلال كداوي، مرجع سابق، ص 25.

[14] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 17.

[15] عباس الربيعي، مرجع سابق، ص 23.

[16] حسين يحي وآخرون، مرجع سابق، ص 12.

[17] عبد الكريم يعقوب، مرجع سابق، ص ص 11 – 12.

[18] عبد الكريم يعقوب، مرجع سابق، ص 40.

[19] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 81.

[20] محمد هشام خواجكية، دليل إعداد وتقييم دراسات الجدوى للمشروعات الصناعية، دار الثقافة، عمان، 2004 ، ص ص108-109.

[21] إسماعيل محمد السيد، المدخل المنهجي في دراسات جدوى المشروع، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1990، ص227.

[22] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 402.